ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

**Waist Journal for Human Sciences**

Journal Homepage: https://wjfh.uowasit.edu.iq/index.php/wjfh/en

**Research article**

# Shams al-Din al-Jilani and His Place in Islamic Philosophy (A Critical Study of His Position on Perpetual Origination)

**Asst. Prof. Abdul-Jawad Abdul-Razzag Jawad Al-Husseini**

*Wasit University, Faculty of Arts, Department of Philosophy, Iraq*

**ARTICLE INFO**

**Keywords:** Al-Jilani, Yemeni Wisdom, eternal becoming, philosophy

***Correspondence author*:**

aalhusainy@uowasit.edu.iq

Received: 25 **August** 2026
Revised: 03 **October** 2026
Accepted: 06 **October** 2026
Published: 25 **November** 2026

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/ ).

***Cite*:**

Al-Husseini, A.-J. A.-R. J. (2026). Shams al-Din al-Jilani and His Place in Islamic Philosophy (A Critical Study of His Position on Perpetual Origination). *Wasit Journal for Human Sciences*, *22*(4/Pt2). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss4/Pt2.2249

**ABSTRACT**

Al-Jilani, Yemeni Wisdom, eternal becoming, philosophy.

Among the Yemeni philosophers of wisdom, Shams al-Din al-Jilani is a philosopher and scholar who has not received much attention, and many of his works have not yet been edited or published. This study aims to clarify this philosopher's standing and highlight his most significant scholarly and epistemological views. He was a student of the philosopher al-Damad, and the most notable aspect of al-Jilani's legacy is his attempt to present a new interpretation of his teacher's theory of eternal becoming.

# شمس الدين الجيلاني، ومكانته في الفلسفة الإسلامية
# (دراسة نقدية في موقفه من الحدوث الدهري)

أ.م. عبدالجواد عبدالرزاق جواد الحسيني
جامعة واسط، كلية الآداب، قسم الفلسفة

**المُستخلص**

من بين فلاسفة الحكمة اليمانية يعد شمس الدين الجيلاني فيلسوفاً وعالماً لم تسلط عليه الأضواء، كما أن العديد من مصنفاته لم تحقق وتنشر ليومنا هذا، وهذا البحث جاء لبيان مكانة هذا الفيلسوف والإشارة إلى أهم آرائه العلمية والمعرفية، وهو من تلامذة الفيلسوف الداماد، وأهم ما يمكن ملاحظته في تراث الجيلاني محاولته لتقديم تصور جديد لنظرية استاذه في الحدوث الدهري

**الكلمات المفتاحية:** الجيلاني، الحكمة اليمانية، الحدوث الدهري، الفلسفة

**المقدمة:**

يمكن القول بأن شمس الدين الجيلاني المشهور بملا شمسا، من الفلاسفة المغمورين، الذين لم تسلط عليهم الأضواء بما يتناسب وقيمتهم المعرفية، والجيلاني من جملة تلامذة الفيلسوف الاسلامي الكبير محمد باقر الداماد (ت ١٠٤١هـ) صاحب مدرسة الحكمة اليمانية، ومن طبقة صدر الدين الشيرازي (ت١٠٥٠هـ)، فكانا زميلين في درس استاذهما الداماد، ويعد الجيلاني نفسه امتداداً للحكمة اليمانية، خلافاً للشيرازي الذي تحول عنها إلى مدرسة الحكمة المتعالية، ورغم ذلك كانت بينهما مفاوضات فلسفية ورسائل متبادلة.

لم تذكر المصادر التاريخية صورة واضحة لحياته، فليس هناك تاريخ صريح لولادته، ولا لوفاته، فظل الباحثون يخمنون ذلك عن طريق التواريخ الموجودة في مؤلفاته المخطوطة، فقيل انه ولد سنة ٩٨٢ هـ، (أوجبي، ١٣٨٤، ص.١٠١)، وتوفي سنة ١٠٦٤ هـ تقريباً (بزوه، ١٣٦٠، ص.٤٠). والذي يظهر أيضاً، انه كان كثير السفر والترحال، ما بين بلاد فارس والعراق والحجاز، فهذه الرسالة البرهانية النورية، كتبها وهو في مكة المكرمة، ورسائل أخرى كتبها في مشهد المقدسة في طوس (صفا، ١٣٧٨، ج٥، ص.٣٢٥)، كالرسالة الملكوتية في حدوث العالم، وأخرى في هراه كمسالك اليقين.

قال عنه صدر الدين الشيرازي "أعز الاخوان، وأفاضل الأقران، أولي الدراية والعرفان، عالم عصره، وخلاصة دهره، شمساً لفلك الإيقان... حمداً له على استمساك حبيبي المولى الأعظمي، بالعروة الوثقى.. وحيث انفتح من جانب المولى الأعظمي باب المفاوضات العلمية، والمراسلات القلبية.. الخ" (الشيرازي، ١٤٢٨، ص.٦٩).

ثم ان الشيرازي صنف رسالة بعنوان: الحدوث، أثبت فيها الحدوث الزماني للعالم عن طريق الحركة الجوهرية، وأهداها الى صديقه الجيلاني، وقال فيها:

قد أرسلت هذه الرسالة التي هي ثمرة أنظاري وغاية سيري وأفكاري.. الى عالي حضرة المولوي الأعظمي العلامي الفهامي، الجامع في الفضائل العلمية والعملية لأزكاها وأرضاها، الحاوي من الأحوال التجردية والتصورية لأعلاها وأسناها، شمساً لسماء الإفادة والحق والحقيقة، محمداً أدام الله فضله.. ليكون تذكرة مني الى جنابه، ولساناً يكشف عن محبتي له، وتشوقي الى خدام منزله وبابه. (الشيرازي، ١٢٧٨، ص.٣).

ويبدو أن الشيرازي كان حريصاً على إقناع صديقه الجيلاني بنظريته في حدوث العالم، لكن الجيلاني كان يعتقد بالحدوث الدهري للعالم، تبعاً لأستاذهم الداماد، ببيان قد يكون خاصاً به كما سيأتي، وبعد أن تلقى رسالة الحدوث من الشيرازي، صنف الرسالة الملكوتية في الحدوث أثبت فيها الحدوث الدهري، وناقش فيها نظرية صديقه الشيرازي بصورة مجملة.

وقد صنف شمس الدين الجيلاني، الكثير من المؤلفات، كما لديه العديد من التعليقات والشروح لأشهر المتون الفلسفية، وكلها تكشف عن علو كعبه في الفلسفة، ورسوخ قدمه في التحقيق، ومن المؤسف أن أكثر مصنفاته لم تمتد اليها يد التحقيق، فظلت قابعة في بطون المكتبات القديمة.

غير أن أسلوبه في بيان المطالب الفلسفية، لا يرقى الى أسلوب استاذه الداماد، كما لا يداني أسلوب قرينه الشيرازي، إذ يغلب عليه طابع التكرار، فضلاً عن الإطناب في مواطن يمكن اختصارها، فقليلاً ما يستخدم الضمائر، بل نراه يصرح بكل شيء، كما أنه ألف في المطلب الواحد أكثر من رسالة! كما أن مستواه الفلسفي لا يمكن قياسه بأستاذه فضلاً عن زميله!

ولم ينشر من مصنفاته سوى ثلاثة نصوص، الأول مسالك اليقين في بيان عمدة أصول الدين (الجيلاني، ١٤٣٤)، ونشر بعضه جلال الدين الأشتياني (١٣٦٣، ج١، ص.٤١١)، والثاني الرسالة الملكوتية في حدوث العالم (الجيلاني، ٢٠١٥)، والثالث شرح لرسالة إثبات العقل لنصير الدين الطوسي، نشرت ضمن أعمال أخرى، (ينظر: الطوسي، ١٣٩٣، ص.٦١). وهنا ذكرت المحققة بأن وفاة شمس الدين الجيلاني كانت في سنة ١٠٩٨هـ، وهذا اشتباه أصله من الاشتباه في فهم كلام آقا بزرك الطهراني، إذ قال (شمس الدين الكيلاني الأصفهاني، المعروف (المولى شمسا)، المعاصر للمحقق آقا حسين الخوانساري (الذي توفي ١٠٩٨).. الخ) (١٤١٥، ج٤، ص.٣٤٣). فسنة ١٠٩٨ سنة وفاة الانكساري وليس الجيلاني.

**وأهم مؤلفاته:**

١: الرسالة الملكوتية في حدوث العالم: أثبت فيها الحدوث الدهري للعالم، تبعاً لأستاذه الداماد، وأبطل فيها نظرية المتكلمين في الحدوث الزماني، كما أبطل نظرية صديقه الشيرازي، القائمة على الحركة الجوهرية، وحاول فيها دفع كل الاشكالات الواردة على الحدوث الدهري، ولها العديد من المخطوطات منتشرة في مكتبات إيران على نطاق واسع، بعضها بخط يده، وانتهى من تأليفها سنة ١٠٤٥ في مدينة مشهد المقدسة، في طوس، أي في حياة صدر الدين الشيرازي.

تكلم عنها جلال الدين الاشتياني، ونشر بعض فصولها، وعلق عليها منتقداً (الأشتياني، ١٣٦٣، ج١، ص.٤٦٥)، لما فيها من نقد لاذع لنظرية صدر الدين الشيرازي في الحدوث، فضلاً عن كونها تصدر عن مبانٍ فلسفية مختلفة تماماً عن مباني الشيرازي، كما سيتضح.

وفي سنة ١٤٣٧ هـ نشرها محققة غلام رضا دادخواه وعلي رضا أصغري، مع مقدمة باللغة الانكليزية للبروفيسور سجاد رضوى؛ في دار مازدا العالمية للنشر، في الولايات المتحدة الأمريكية، بكاليفورنيا.

قال الجيلاني فيها "ولبعض الفضلاء المعاصرين، هو تلميذ ثالث المعلمين[١]، صدر الدين الشيرازي، عاملهما الله بلطفه الخفي؛ رسالة في إثبات حدوث العلم، وصرح فيها مراراً، بأن جميع الأجسام، سواء كانت فلكية أو عنصرية .. حادثة حدوثاً زمانياً.. وذكر لهذه المدعيات قياسات ظنها حجة.. الخ" (الجيلاني، ٢٠١٥، ص.١٥٨).

٢: مسالك اليقين، في بيان عمدة أصول الدين: من المؤلفات التي كان الجيلاني يعتز بها كما سيأتي، نشر الأشتياني بعضه، وفيما بعد أي في سنة ١٤٣٤هـ نشر محققاً على يد الدكتورة طوبى كرماني وعلي رضا أصغري، تدور مسائله حول إثبات عينية الصفات الكمالية للواجب تعالى، وأن علم الله تعالى بالأشياء ليس كما صوره مشهور الفلاسفة، مشفوعاً بالاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة.

٣: الحكمة المتعالية: في علم الكلام، ويدور الكتاب حول محورين، الأول إثبات واجب الوجود، الثاني الإمامة، وفيه يثبت إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه، ويتناول فيه العديد من المسائل الفلسفية والكلامية، قال في مقدمته:

هذه أسرار لاهوتية، وتحقيقات نورية ... على مسلك بديع سديد، وطرز حسن جديد، في غاية التدقيق، ونهاية التحقيق، لا يظهر إلا لمن اتبع كامل الكلام، الأواخر والأوائل، وصرف عمره في تحقيق غوامض المسائل، وهي موسومة بالحكمة المتعالية، الممنون بها على أهلها، المضنون بها على غير أهلها. (الجيلاني، ١١٥١٣، ص.١).

ولا يخفى بأن اسم الكتاب، هو اسم أشهر وأهم مصنفات صدر الدين الشيرازي، أي الحكمة المتعالية وهو ما يعرف بالأسفار، وليس بدعاً أن يسمي الجيلاني كتابه باسم مستخدم، لأن الأمر معمول به وليس غريب، فدونك مثلاً اسم فصوص الحكم، استخدمه الفارابي على فرض صحة النسبة، ثم ابن عربي، أيضاً الإشارات والتنبيهات، استخدمه ابن سينا، ثم الجرجاني، وكذا جمع الجوامع، استخدمه السيوطي، ومن قبله السبكي، وغيره كثير.

٤: أسرار اليقين، من الرسائل التي كان الجيلاني يعتز بها أيضاً، الى جنب مسالك اليقين، لكن للأسف لم تصل إلينا هذه الرسالة، لكنه قال في نهاية إحدى رسائله:

لولا تصنيف اليقينين، وزيارة إمام الثقلين، لكنت أخسر العالمين.. والمراد باليقينين، رسالة مسالك اليقين، ورسالة أسرار اليقين، وهما رسالتان مشتملتان على مسائل شريفة.. برهانية، مرتفعة عن الأذهان الجمهورية والمدارك المشهورية، فمن كان له شوق الى المعارف الإلهية، وذوق في فهم الأسرار الربوبية، فليراجع مراجعة متكررة الى هاتين الرسالتين. (الجيلاني، ١٩٤، ص.٤).

[١] لقب الداماد بالمعلم الثالث، وعند الفلاسفة أن أرسطو طاليس هو المعلم الأول، والفارابي المعلم الثاني.

وكأن الجيلاني متأثر بما ينقل عن العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) لولا كتاب الألفين وزيارة الحسين عليه السلام، لأهلكتني الفتاوى (الحلي، ١٤١٣، ج١، ص١٤٠).

٥: الرسالة البرهانية النورية في علم الله، وتدور حول إثبات أن العلم الإلهي بالأشياء ليس علماً حصولياً ولا حضورياً، بل هو نحو آخر من العلم، بحيث تكون الأشياء منكشفة له تعالى، قبل أن تكون موجودة بأي نحو من أنحاء الوجود، أي أن العلم الإلهي بالأشياء ليس علماً تابعاً للمعلوم، كما عليه مشهور الفلاسفة، بل ليس للمعلوم أي أثر في تحقق العلم به قبل وجوده.

٦: رسالة في معنى الأمانة والإمامة، وهي في إثبات إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه، وسبق أن تناول الموضوع في الحكمة المتعالية.

**قال في بدايتها:**

إن لواجب الوجود جل شأنه الفياضية العامة، والجوادية التامة، فكل قابل يجب أن يستفيد وجوده الذي في وسعه وطاقته، من جنابه جل شأنه.. والأحاديث الشريفة الواردة عن سيد الأنبياء صلى الله عليه وآله في كون يعسوب الدين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، أفضل وأكمل أفراد الإنسان. (الجيلاني، ١٧٠١، ص٣٠٠)

وقال في نهايتها "وكمال شرف الانسان، هو التوجه والاقبال الى المعارف الإلهية، والتوجه الى عالم القدس، لأن المقبل والمتوجه حينئذ يصير صاحب الفيوضات العقلية، والأنوار القدسية.. الخ" (الجيلاني، ١٧٠١، ص٣٢٧).

٧: رسالة في تحقيق معنى الكلي، يهدف من خلالها بيان استحالة أن يكون المفهوم الكلي لواجب الوجود منطبق على كثيرين.

قال في بدايتها:

اعلم أن المحققين المنطقيين، عرفوا الكلي، بما لا يمنع فرض شركته بين كثيرين. ولا بد أن يكون الفرض المذكور في تعريف الكلي، بمعنى التجويز العقلي، ولا يجوز أن يكون بمعنى التقدير العقلي، وإلا يلزم دخول الجزء الحقيقي في تعريف الكلي، لأن زيد الجزئي الحقيقي، لا يُمنع تقدير شركته بين كثيرين، بل الممتنع تجويز شركته. (الجيلاني، ١٧٠١، ص٣٣٢).

٨: رسالة في أن الواحد الحقيقي لا يصدر عنه إلا واحد، وتأتي هذه الرسالة في سياق الحدوث الدهري، إذ يثبت فيها الجيلاني المعية الذاتية الخارجية للعقول الأولى الصادرة، وأن تقدم بعضها على بعض فقط بالتحليل العقلي، لأن للعقل أن يتصور كنه هذه العقول، كما هو مفصل في برهان الحدوث الدهري حسب تصوره هو.

قال في بدايتها:

اعلم أن الممكنات منها ما يتوقف وجوده على الإمكان الاستعدادي أيضاً، ولا يكفي في وجوده الإمكان الذاتي فقط، كالحوادث الزمانية المتوقف وجودها على الكيفية الاستعدادية، المرجحة لوجود بعضها في زمان دون زمان آخر، ولهذا تحصل التقدمات والتأخيرات الانفكاكية

الخارجية.. ومنها ما لا يتوقف على الإمكان الاستعدادي، بل الإمكان الذاتي كاف في وجوده، كالعقول المجردة.. وتأخر بعضها عن بعض بحسب المرتبة العقلية فقط، دون ظرف الخارج. (الجيلاني، ١٧٠١، ص.١٩٠).

٩: فصول الأصول، في أصول الفقه، وهو تعليق على كتاب معالم الأصول للشيخ زين الدين العاملي المشهور بالشهيد الثاني (ت٩٦٥هـ) (الأمين، ١٩٨٣، ج٧، ص.٣٥١)، وله أيضاً رسالة في علم الأصول بعنوان : شرح قول العلامة[٢]، ولا يبعد أن تكون عين فصول الأصول.

ويظهر أن الجيلاني كان أصولياً ماهراً الى جنب كونه فيلسوفاً، وقيل انه كان حكماً يفصل في المنازعات الأصولية، ولعله لأجل ذلك سمى كتابه بالفصول، ويمكن ملاحظة التوجه الأصولي والفقهي، في بعض كتاباته، نظير اهتمامه بتحقيق معنى الكل الإفرادي والكل المجموعين، وغير ذلك نظير كيفية النسخ في الأحكام الشرعية، فهو قطع لاستمرار الحكم، نظير العدم في الحوادث، فهو لا يلغي الوجود السابق قدر ما يحول دون دوامه، وهذا مبني على تصوره الخاص للحدوث الدهري كما سيتضح.

**رسالة خلق الأعمال.**

وتنسب للجيلاني رسالة بعنوان : خلق الأعمال، وهي موجودة في مخطوط في مجلس الشورى الايراني برقم ١٧٠١، جمعت فيه رسائل له، ولم يذكرها محمد تقي دانس بزوه، ولا علي أوجبي، لكنها ذكرت في جملة مؤلفاته في مقدمة تحقيق كتابه مسالك اليقين، وذكرت لها ثلاث مخطوطات[٣].

والتحقيق ان الرسالة ليست للجيلاني، بل هي لجلال الدين الدواني (ت٩١٨هـ) وقد نشرت ضمن رسائله على يد الدكتور أحمد تويسركاني، سنة ١٤٠٥هـ في أصفهان (تويسركاني، ١٤٠٥، ص.٦٧).

ثم إن محتوى الرسالة لا ينسجم مع المباني المعرفية للجيلاني، كونه يقترب في تفسير أعمال الانسان، الى نظرية الكسب الأشعرية، وهي النظرية التي يميل اليها الدواني في كتاباته، والظاهر من كلمات الدواني ميله لنظرية الكسب، (ينظر: الدواني، ١٤٢٤، ص.٩٥)، في حين أن الجيلاني يعتمد على معطيات الأحاديث الشريفة في ذلك، أي نظرية الأمر بين الأمرين، وقد بسط رأيه في ذلك في كتابه المخطوط الحكمة المتعالية، إذ يقرر هناك بأن ارادة الانسان سبباً قريباً وشرطاً في تحقق أفعاله، والله تعالى هو الموجد لها، فلا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين، بينما المقرر في رسالة خلق الاعمال أقرب الى كون الانسان كاسب لأفعاله، والكسب هو وجود الإرادة لكن من دون تأثير، وبالتالي فهي بمثابة العدم؛ فضلاً عن الفرق الكبير في الأسلوب واللغة، فلغة الرسالة وأسلوبها يفوقان ما عليه الجيلاني في كتاباته، فالرسالة للدواني قطعاً.

[٢] ذكراها محققا كتاب مسالك اليقين للجيلاني، المقدمة.

[٣] والغريب أن واحدة من هذه المخطوطات جاء مكتوب في نهاياتها بأنها من إفادات جلال الدين الدواني! ورغم هذا نسبوها للجيلاني!

وللجيلاني مؤلفات أخرى كثيرة، بين رسائل مختصرة، وشروحات مطولة لأهم المتون الفلسفية، خصوصاً نتاجات استاذه الداماد، فضلاً عن تفسير بعض السور القرآنية والأحاديث الشريفة.

**شمس الدين الجيلاني والحدوث الدهري**

لم تجد مسألة الحدوث الدهري للعالم، اهتماماً من لدن صدر الدين الشيرازي، إذ تجاهلها تماماً في مؤلفاته، كما نقدها أبرز تلاميذه، لكن بعد مجيء الملا هادي السبزواري (١٢٨٩هـ) وجدت مكاناً لها في الدرس الفلسفي، وما برحت من ذلك حتى صارت مرماً لسهام النقد والرفض، وكل ذلك بسبب صياغة السبزواري لها وتصويره إياها بصورة مخالفة عما قرره الداماد نفسه!

ويبدو أن عدم فهم الحدوث الدهري بصورة دقيقة يعود الى ما قبل عصر السبزواري، إذ يقول القاضي سعيد القمي (١١٠٧هـ) بخصوص ذلك "لكن أهل زمانه وزماننا لقصور هممهم عن الخوض في الأسرار الإلهية، ونقصان فطرتهم عن تحصيل الأصول البرهانية، لم يصيبوا مرماه، ولم يفهموا مغزاه، فطعنوا فيه كل الطعن" (القمي، ١٤١٥، ج٢، ص.٧٩٩)، ولعل القمي يقصد فيما يقصد أستاذه الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ) الذي رفض الحدوث الدهري (عبد الرزاق، ٢٠٢١، ص.١٠٦١).

والحدوث الدهري، يختلف عن الحدوث الذاتي عند الفلاسفة، كما يختلف عن الحدوث الزماني لدى المتكلمين، إذ يبرهن على وجود انفكاك حقيقي واقعي بين الخالق تعالى وبين العالم، لكنه انفكاك غير مكمم، ولا امتداد فيه كونه خارج عن أفق الزمان، وواقع في حاق الدهر، وان إيجاد العالم يبطل عدمه السابق عليه دهرياً، بمعنى أن العدم المقابل لشيء ما، في وعاء الدهر، يبطل بوجود ذلك الشيء، خلاف ما يحصل في وعاء الزمان، فإن العدم المقابل لشيء ما، يبقى في حال تحقق ذلك الشيء، فمثلاً لو وجد زيد في يوم السبت، فإن عدمه المقابل والسابق عليه في يوم الجمعة لا يزول، نعم تنقطع استمراريته، هذا في وعاء الزمان، أما في الدهر فإن العدم المقابل يزول تماماً بوجود الشيء.

قال الداماد "لا يكون حد العدم الصريح السابق منمازاً في التوهم عن حد الوجود الحادث من بعد، بل انه يبطل عقد السلب الدهري، ويقع في حيزه عقد الايجاب الثابت الدهري" (١٣٧٤، ص.١٨)، بمعنى أن العدم المقابل والسابق، ينتزع من عين المرتبة التي وجد فيها الشيء، لا من المراتب الرفيعة السابقة على ذلك الشيء، وهذا هو لب الفرق بين ما يريده الداماد من الحدوث الدهري، وبين ما صوره السبزواري.

فلو فرضنا مجموعة أعداد: ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧. فإننا نلاحظ عدم وجود العدد ٣، فلو أردنا البحث عن منشأ انتزاع عدمه، لوجدناه بين العددين ٢ و٤. فلو أضفنا العدد ٣، سيبطل عدمه المقابل لوجوده، أي يبطل عقده السلبي ويحل في حيزه عقده الايجابي، هذا ما يقصده الداماد، أما بناء على بيان السبزواري – وهو بيان غريب عن الحدوث الدهري ولا ينسجم مع ما أراده الداماد نفسه! (السبزواري، ١٤٣٢، ج١، ص.٣١٢) – فإن العدم المقابل والسابق للعدد ٣، ينتزع من المراتب العددية السابقة عليه أي العدد ٢، وبالتالي فإن وجود العدد ٣، لا يقع في حيز عدمه السابق، ولا يبطله تماماً، لأن العدد ٢، سيبقى منشأ لانتزاع عدم العدد ٣، حتى مع وجود العدد ٣!!!

ورغم اعتقاد شمس الدين الجيلاني بمذهب أستاذه الداماد في الحدوث الدهري، لكن يظهر من بعض كلماته ما يشعر برفضه أن يكون الوجود الدهري واقعاً في حيز عدمه، رافعاً له تماماً، بل حسبه أن يكون قاطعاً لاستمراريته فقط! وهذا خلاف ما يقصده الداماد.

وبالرجوع الى رسالة حدوث العالم للجيلاني، يتضح موقفه من الحدوث الدهري للداماد بوضوح، إذ يحرص الجيلاني على إثبات الحدوث الدهري للعالم بطريقة تخصه هو بمعزل عن نظرية أستاذه الداماد!

قال الجيلاني في مقدمة رسالته "هذه رسالة في إثبات حدوث العالم، قد اتفقت مني بمحض فضل ربي" (٢٠١٥، ص.٣٧)، ولحن الكلام جلي في أنه أثبت أمر لم يسبقه إليه أحد! بل جاء بمحض الفضل الإلهي! ومع أنه بصدد إثبات الحدوث الدهري، والحدوث هذا من إبداعات الداماد بلا ريب أو شبهة! إلا ان الجيلاني كان محقاً في كلامه، لأن الحدوث الدهري الذي أثبته غريب تماماً عن الحدوث الدهري الذي نَظَر له الداماد!

يرى الجيلاني أن العالم حادثاً دهرياً، والدليل على ذلك أن الحكماء اتفقوا على ضرورة تقدم العلة على المعلول، وهذا التقدم لا يخلو إما أن يكون في الذهن، أو في الخارج، فإن انتفى من الذهن، وجب أن يكون في الخارج.

أما دليله على انتفاء التقدم في الذهن، فهو يرى ان هذا الذهن المفروض ظرفاً لتقدم العلة على المعلول، اما أن يكون ذهن الصادر الأول أو ذهن آخر قبله؟ وفرض كونه ذهناً قبله باطل، لأنه خلاف كون الصادر الأول أولاً، إذن لم يبق سوى ذهن الصادر الأول ظرفاً ممكناً لتقدم العلة على المعلول، فيحصل في ذهنه صورتان، أحدهما متقدمة على الأخرى، صورة علته وهي المتقدمة، وصورته وهي المتأخرة، فهاتين الصورتين قائمتان بذهن الصادر الأول، وهذه الصور لا شك مفاضة من الله تعالى، فلا يتصور بينهما تقدم وتأخر، وبهذا ينتفي التقدم الذهني، فلا بد منه في الخارج، وهو المطلوب (الجيلاني، ٢٠١٥، ص.٤٧).

ولو عدنا الى برهان الداماد على الحدوث الدهري لوجدنا شيئاً آخر تماماً، وهنا لا بد من بيان مذهب الداماد بدقة، قال الداماد:

إذا كانت نفس مرتبة ذات الجاعل العقلية، هي بعينها درجة وجودها المتأصل في الأعيان الخارجة، إذ حقيقة ذاته بذاته هي عين الوجود المتأصل في الأعيان بنفسه، كان لا محالة تقدم الجاعل بمرتبة ماهيته في العقل، هو بعينه تقدمه بدرجة وجوده في الأعيان، فكانت المسبوقية بمرتبة ذاته العقلية، هي بعينها المسبوقية بدرجة وجوده المتأصل العيني. (١٤٣٦، ص.٣٢١).

والمقدمة الكبرى لهذا البرهان تتمثل بضرورة تقدم العلة على المعلول[٤]، وهنا يميز الداماد بين لونين من العلل، فهناك علة مرتبتها العقلية تنماز عن مرتبتها الخارجية، لإمكانية تمثلها في الأذهان، كما في العلل الإمكانية، وعلة تكون مرتبتها العقلية عين مرتبتها الخارجية، لعدم إمكانية تمثل حقيقتها في الأذهان، كما في العلة الواجبة (ينظر: الداماد، ١٣٧٤، ص.٥١).

[٤] عندما قرر الداماد هذه المقدمة قال بأن المعلول غير موجود في مرتبة علته، وكون المعلول هكذا ليس حداً أوسط، كما في بيان السبزواري، بل الحد الأوسط يتمثل بكون العلة التي لا تتمثل في الذهن مرتبتها العقلية عين مرتبتها الخارجية. وسيتضح هذا في جواب الإشكال الثالث.

وهذا الاختلاف ينتج لونين من التقدم العِلي، الأول تكون العلة فيه متقدمة على معلولها في ظرف التحليل العقلي، دون الخارج، فيكون المعلول غير منفك عن علته خارجاً، كالشمس وشعاعها، إلا ان العقل يميز بين المتقدم والمتأخر، في ظرفه فحسب لتمثلهما عنده، فيحكم ان المعلول متأخر عن علته، وهذا هو الحدوث الذاتي، أما الثاني فتكون العلة فيه متقدمة على معلولها تقدماً خارجياً، لأن المرتبة العقلية لهذه العلة عين المرتبة الخارجية، فيكون المعلول منفكاً عن علته خارجاً، انفكاكاً غير مكمم، وهذا هو الحدوث الدهري، "فإذن، تأخر العالم عن المرتبة العقلية لذاته الحقة جل سلطانه، تأخراً بالمعلولية، هو بعينه التأخر الانفكاكي عنه سبحانه، بحسب وجوده سبحانه في حاق الأعيان" (الداماد، ١٣٧٤، ص.٧٥).

فهنا يؤكد الداماد التقدم الذهني للعلة على معلولها، وهو أمر بديهي عند الحكماء، لكن الجيلاني أجهد نفسه بنفيه! والظاهر ان نفيه له سببه الخلط بين الذهن كظرف، وبين الذهن كأداة للتحليل، ذلك لأن التقدم المزور إنما يظهر بالتحليل العقلي، وإلا فلا يظهر لو لاحظنا صورتي العلة والمعلول في الذهن كظرف لهما!

ويرى الجيلاني أن وجود الشيء بعد عدمه الدهري، لا يبطل ويرفع العدم الدهري رأساً، بل حسبه أن يقطع استمراره، قال "أي بارتفاع العدم السابق الأزلي، وهذا الارتفاع باعتبار قطع استمراره في اللاأزل، لا باعتبار رفعه وكذبه في الأزل" (الجيلاني، ٢٠١٥، ص.٧٠)، وهذا غير ما يريده الداماد بقوله "بل انه يبطل عقد السلب الدهري، ويقع في حيزه عقد الايجاب الثابت الدهري" (١٣٧٤، ص.١٨).

بمعنى ان منشأ انتزاع العدم الدهري للعالم عند الجيلاني حيز دهري سابق على الحيز الذي صار منشأ لانتزاع وجود العالم، ورغم ذلك يصر الجيلاني على أن هذه الأسبقية لا تقتضي الامتداد في الدهر، ويصر على كونها أسبقية غير مكممة (ينظر: الجيلاني، ٢٠١٥، ص.٦٧)، بينما نظرية الداماد تقرر أن منشأ انتزاع عدم العالم هو عينه منشأ انتزاع وجوده، وهذا هو المعنى الدقيق للعدم المقابل، كما تقدم بيانه، ليكون معنى العدم المقابل لدى الجيلاني هو ذات المعنى الفلسفي المشهور قبل الداماد، الذي كشف عن ضعفه وقصوره عن أداء المعنى المنشود الذي يصحح حدوث الشيء.

وغاية ما يقرره الجيلاني في الحدوث الدهري للعالم، هو ان وجود الله تعالى متقدم على العالم تقدماً خارجياً انفكاكياً غير ذهني، وان العالم كوجود مسبوق بعدم دهري، ووجود العالم لم يبطل عدمه السابق الأزلي، بل قطع استمراره، كما ينقطع الحكم الشرعي بالنسخ، إذ نسخه لا يعني بطلان الحكم قبل النسخ، وبعبارة معاصرة لا يكون بأثر رجعي!

وبصورة غير مباشرة يحاول الجيلاني التحذير من الوقوع في الخطأ الذي يظهر من كلمات استاذه الداماد، التي تنص على أن وجود العالم يقع في حيز عدمه، قال الجيلاني "ولا يصح أن يطرأ ذلك الوجود اللاأزلي على العدم الأزلي الدهري ويبطله، وإلا يلزم التناقض كما مر، فتدبر ومن الخطاء فاحذر" (١٤٣٤، ص.٦١)!

كما أن الجيلاني شكك بأصالة الدليل الذي ساقه الداماد لإثبات الحدوث الدهري، وحاول جاهداً أن يجد أصلاً له في كلمات ابن سينا، وبالفعل ادعى ذلك، ففي كلمة عابرة لابن سينا وجدها في التعليقات، أولها لتكون أصلاً لدليل الحدوث الدهري، وتجاهل المحكم من كلماته

الكثيرة في شتى مؤلفاته والتي تثبت الحدوث الذاتي للعالم والقدم الزماني له! ثم عاد ليقيم نظرية استاذه فقال "كلام الشيخ في التعليقات.. [يمكن تطبيقه على البرهان الذي] ذكره الاستاذ – قدس الله روحه ونور رمسه – في أكثر كتبه وتفاخر بأنه مما جعله الله تعالى مختصاً بإلهامه وفضله به على شركاء الصناعة، فكيف يصح دعوى الاختصاص به –قدس سره–" (الجيلاني، ٢٠١٥، ص.٧٩).

ورغم هذا الاختلاف الكبير بين تقرير الجيلاني للحدوث الدهري، وما يريده الداماد نفسه منه، نجد من حقق رسالة حدوث العالم للجيلاني، يقول "من المتيقن أن هذا الأثر يساهم في فهم أفضل لنظرية الحدوث الدهري للداماد" (٢٠١٥، ص.٤٥)! وهذا ما أكده أيضاً الدكتور سجاد رضائي الذي قدم لرسالة الحدوث مقدمة موسعة باللغة الانكليزية!

تحقيق حول موقف الجيلاني من إشكال الاستلزام حول الحدوث الدهري

وهو أصعب إشكال حول الحدوث الدهري، ويسمى إشكال الاستلزام، عرضه الداماد بقوله:

هل اعتاص عليك الامر فيما امتحنك وغالطك به المغالطون، انه كل ما لم يكن دخوله في الوجود مستلزما رفع امر ما واقعي، كان لا محالة موجوداً دائما دواما دهرياً، إذ لو صح له في متن الدهر وحاق الواقع عدم صريح، كان لا محالة دخوله في الوجود مستلزما بطلان ذلك العدم وارتفاعه عن متن الدهر وحاق الواقع وإلا اجتمع النقيضان في كبد الواقع، فكان ينخرق الفرض، لكن كل جايز الذات فان دخوله في الوجود ليس يستلزم ارتفاع واقعى ما أصلاً، إذ لو استلزم ذلك كان يستلزم هذا الاستلزام أيضاً، فيكون دخوله في الوجود ملزوماً، واستلزام ارتفاع امر ما عن الواقع لازماً، وقد اقتر في مقره في العلم الذي هو ميزان النظر ومقياس البرهان ومكيال العلوم بأسرها، ان الملازمة بين العينين واجبة الانحفاظ بين النقيضين على الانعكاس، فيلزم أن يكون عدم استلزامه ارتفاع امر ما عن الواقع ملزوماً لعدم دخوله في الوجود أزلا وابداً، وقد كان تأسس بالتمهيد وتأصل بالوضع، ان عدم استلزامه ارتفاع امر ما واقعىّ أصلاً ملزوم وجوده على الدوم في الآزال والآباد، فهذا خلف محال، فقد استبان ان كل ما هو جايز الذات فهو متحقق الوجود بالفعل في الدهر على الدوم والازلية، لا من بعد عدم صريح دهري يرتفع عن الدهر بالوجود. فإذن، يلزم قدم العالم الأكبر بجميع اجزائه في الدهر قدما دهرياً، وقد انعقد على خلافه اجماع العقلاء كافة، فهذه داهية عوصاء من دواهي العقد، قد أعيت القرائح واعقمت الانظار إلى زمننا. (الداماد، ١٣٧٤، ص.٢٨١).

ونقلت كلامه نصاً لأهميته، وهو نص مسبوك بدقة عالية ولم ينفتح لي إغلاقه إلا بعد مراجعة مخطوط شرح القبسات لمحمد بن علي رضا آقا جاني (١٣٦٩٨، ص.٩٦٨)، ورسالة الحدوث للجيلاني، فقد بذل الاثنان جهداً بالغاً في سبيل توضيح كلمات الداماد المستعصية على الفهم بلا شرح وتوضيح! ولم يكن بيانهما خالٍ من الاختلاف!

وأصل الإشكال مغالطة منطقية ذكرها الفيلسوف سعيد بن منصور المشهور بإبن كمونة (٦٨٣هـ) كتمرين للرياضة الذهنية، ثم بين وجه الغلط فيه (ابن كمونة، ١٩٨٢، ص.٢٠٢)، وقد جعلها الداماد إشكالاً ليدفعه بغير ما ذكره ابن كمونة.

وبيان الإشكال: ان هناك قاعدة منطقية ثابتة، وهناك قانون فلسفي مبرهناً عليه، وهناك أيضاً مدعى، ولب الإشكال يتمثل في أن المدعى لا يصمد أما القاعدة المنطقية والقانون الفلسفي، ولما كان كل من القاعدة والقانون مبرهناً عليه، والادعاء يخالفهما، فهو إدعاء باطل.

أما القاعدة المنطقية، فمفادها: ان كل شيئين ثبتت بينهما ملازمة، فيجب أن تكون هناك ملازمة عكسية بين نقيضيهما، فلو قلنا إن الكتابة باليد تستلزم حركة الأصابع، فيجب ان تكون ملازمة عكسية بين نقيضيهما، والعكس هو جعل نقيض الملزوم لازماً، ونقيض اللازم ملزوماً، فيكون النقيض العكسي: عدم حركة الأصابع يستلزم عدم الكتابة باليد، ولا بد من شرط الانعكاس لأن عدمه ينتج: عدم الكتابة باليد يستلزم عدم حركة الأصابع! وهو باطل بداهة.

أما القانون الفلسفي، فهو: أن كل شيء دخل الى الوجود الدهري، ولم يستلزم دخوله هذا رفع أمر واقعي، فلا بد أن يكون هذا الموجود أزلياً وقديماً بالدهر ضرورة، والدليل عليه أنه لو كان حادثاً دهرياً، فالحادث مسبوق بعدم واقعي له، وعندما يوجد يرتفع ذلك العدم، وبهذا فلو فرضنا شيئاً دخل الوجود الدهري ولم يستلزم دخوله رفع أمر واقعي، فيقيناً أنه غير حادث، وما ليس بحادث فهو قديم بالدهر وأزلي لا محالة.

أما المدعى، فهو إن العالم حادث بالحدوث الدهري، أي انه مسبوق بعدمه الواقعي، الذي ارتفع وانتفى بالحدوث، كما قرر ذلك الداماد مفصلاً.

هنا يأتي الإشكال، فالمدعى يثبت أن هناك ملازمة بين دخول العالم الى الوجود الدهري، وبين ارتفاع أمر واقعي، وهذه الملازمة تنتج أن العالم حادث دهري، لكن لو طبقنا القاعدة المنطقية على المدعى سيحصل الإشكال، لأن مفاد المدعى هو: دخول العالم الى الوجود الدهري، يستلزم ارتفاع أمر واقعي، وعكس نقيضيهما سيكون: عدم استلزام رفع أمر واقعي يستلزم عدم الدخول في الوجود الدهري! والتسليم بهذه النتيجة يفضي الى انهيار القانون الفلسفي، فعدم استلزام الرفع كان فيه موجباً لأزلية الشيء في الدهر، بينا صار هنا موجباً لامتناعه من الدخول في الدهر!

إذن القول بالحدوث الدهري للعالم، يفضي الى عدم دخوله وتحققه في الدهر أصلاً! لكنه ممكن الوجود، بل ومتحقق بالفعل، ولا يمكن أن ندعي بأن تحققه الفعلي كان برفع عدمه السابق عليه، لأن هذا الفرض يقود الى محال وهو امتناعه، إذن تحققه الفعلي لم يكن مسبوقاً برفع عدمه السابق، وما لم يكن مسبوقاً برفع عدمه فهو قديم دهراً، لا حادثاً، فالعالم إذن كله قديم دهري!

وقد أجاب عنه الداما جواباً كشف فيه عن نبوغ عال وعبقرية يعز مثيلها، إذ قدم فيه نظرية منطقية لم يتفطن لها كبار المناطقة، سواء المتقدم منهم أو المتأخر، فجوابه عن الإشكال مبني على فهم منطقي دقيق لقواعد وشروط التلازم، ورغم أن هذا الموضوع قد حظي باهتمام مركز من لدن علماء المنطق الرياضي الحديث، إلا أن دراساتهم وتحقيقاتهم لم تصل لما حققه الداماد قبل مئات السنين!

وهنا يجب بيان مبنى الداماد في رد الإشكال، لما فيه من أهمية بالغة في فهم شروط وقواعد التلازم، ولأن الداماد شاده قبل تقرير الإشكال، فكأنه في طور تأسيسه بمعزل عنه، فجاء كرد على الإشكال ثانياً وبالعرض[٥] .

مهد الداماد لرده بالتمييز بين قسمين من اللوازم، فتارة يكون اللازم على الأصالة، وأخرى يكون اللازم على التباعة، أي أن الملازمة بين أمرين، قد يكون اللازم فيها لازماً ذاتياً أصيلاً للملزوم، كلزوم توازي الأضلاع للمربع، فالمربع بما هو مربع يستلزم توازي الأضلاع، فهنا يكون اللازم لازماً على الأصالة.

وقد يكون اللازم على التباعة، أي يكون لزومه للملزوم بواسطة الذي كان لزومه على الأصالة، فيكون لزومه غير مباشر، بل بتباعة لازم أصيل، كما في كون القسمة على أثنين لازمة للعدد أربعة، فهذه القسمة لم تلزم الأربعة مباشرة، بل من خلال كون الأربعة عدد زوجي، فلزوم القسمة لزوم تبعي للأربعة وغير مباشر بل تم بواسطة لازم أصيل وهو لزوم الزوجية للأربعة.

بعد أن ميز الداماد بين اللازم على الأصالة واللازم على التباعة، عاد الى القاعدة المنطقية التي انطلق منها الإشكال، والتي تُفيد بأن كل شيئين بينهما تلازم فلا بد أن يكون تلازم بين نقيضيهما عكساً، وهنا يؤسس الداماد قاعدة منطقية مفادها (إذا كان نقيض اللازم في قوة بطلان أصل التلازم فلا ضرورة للتلازم بين نقيضي المتلازمين) وهذه القاعدة منجز تفرد به الداماد لم يسبق إليه سواه[٦]، في تحليل اللازم على التباعة، ليخلص الى أن القاعدة الأولى للتلازم إنما تعمل في اللازم على الأصالة فحسب، دونما ضرورة لعملها في اللازم على التباعة.

ولمزيد من التوضيح ضرب الداماد مثل الزوجية والأربعة، فالأربعة تستلزم الزوجية، وبالتالي لا بد أن يكون تلازم عكسي بين نقيضيهما، فعدم الزوجية يستلزم عدم الأربعة، ذلك لأن الزوجية لازم أصلي للأربعة.

لكن لو انتقلنا الى لزوم الزوجية للأربعة كلازم للأربعة، أي لا نتحدث عن التلازم بين ذات الزوجية والأربعة، بل عن لزوم ذات الزوجية للأربعة والأربعة، وهذا اللازم الجديد للأربعة لم تستلزمه الأربعة مباشرة، بل استلزمته عن طريق استلزامها للزوجية، فهو إذن لازم على التباعة لا على الأصالة، وقد لاحظ الداماد أن القاعدة لا تجري هنا، فقولنا : الأربعة تستلزم لزوم الزوجية لها، لو حاولنا عقد تلازم عكسي بين نقيضيهما، لما توصلنا الى نتيجة صحيحة، لأن النتيجة ستكون هكذا : عدم لزوم الزوجية للأربعة يستلزم عدم الأربعة !

وهنا يرى الداماد عدم وجود علاقة منطقية بين عدم لزوم الزوجية للأربعة، وبين عدم الأربعة، لأن عدم لزوم الزوجية للأربعة، يستلزم نفي العلاقة التلازمية بين الزوجية والأربعة، فإذا انتفت هذا العلاقة، فلا يمكن الحكم بعدم الأربعة لأن الحكم بعدم الأربعة بسبب نفي لزوم الزوجية لها رهنٌ بعلاقتها التلازمية مع الزوجية، وكما تقدم فإن هذه العلاقة التلازمية انفكت! وهذا معنى كون اجراء القاعدة في اللازم على التباعة يقود الى نفي التلازم الأصلي بين الملزوم واللازم على الأصالة!

[٥] ذلك لأن الإشكال يمكن التخلص منه بجواب آخر سوف يتضح في نهاية البحث.

[٦] فيما بعد توصل السيد محمد باقر الصدر في الأسس المنطقية للاستقراء الى قاعدة منطقية شبيهة بهذه القاعدة، ومفادها ألا يكون فناء القيم الاحتمالية الصغيرة سبباً لفناء القيم أصل العلم.

إذن عدم لزوم الزوجية للأربعة لا يستلزم عدم الأربعة، نعم عدم الزوجية يستلزم عدم الأربعة، لأن الزوجية لازمة للأربعة على الأصالة، بينما لزوم الزوجية للأربعة لازم للأربعة على التباعة!

فيكون جواب الإشكال واضحاً، وهو ان أصل الإشكال مبني على استلزام الاستلزام، والاستلزام هذا تباعة لا أصالة، أي أن اللازم الأصلي هو رفع أمر واقعي، والملزوم الأصلي هو الدخول في الوجود الدهري، أما لزوم رفع أمر واقعي فهو لازم بالتباعة، وفي التباعة لا تجري القاعدة، أي لا ضرورة لتحقق التلازم بين نقيضي المتلازمين، كونهما في قوة بطلان الأصل، نظير ما حصل عندما نفينا لزوم الزوجية للأربعة، فكانت النتيجة عدم وجود تلازم بين نفي لزوم الزوجية للأربعة، وبين عدم الأربعة! كذلك لو نفينا اللازم على التباعة (لزوم رفع أمر واقعي) ستكون النتيجة وهي (عدم لزوم رفع أمر واقعي) نافية لأصل التلازم الأول بين الدخول في الوجود ورفع أمر واقعي، وبالتالي فلا يرد الإشكال أصلاً.

لكن الجيلاني لم يقبل جواب استاذه الداماد، بقوله "ولقائل إن يقول: ما أفاده نور الله تعالى مرقده، لا يكون قالعاً لمادة الشبهة المذكورة، لأن كلامه قدس سره إنما يتم على تقدير أخذ اللازم على التباعة في تقرير تلك الشبهة، ويمكن تقريرها بلا احتياج الى أخذ اللازم على التباعة" (الجيلاني، ٢٠١٥، ص.١٣٤).

بمعنى أن جواب الداما لا يجدي لو غيرنا صياغة الإشكال، فتارة يُصاغ بلحاظ اللازم على التباعة، كما في قولنا: الدخول في الوجود يستلزم لزوم ارتفاع أمر واقعي، فهنا اللازم (لزوم ارتفاع أمر واقعي) لازم على التباعة، فيصح جواب الداماد، إذ لا يمكن الاستنتاج منه: عدم لزوم ارتفاع أمر واقعي يستلزم عدم الدخول في الوجود!

لكن لو صغنا الإشكال بلحاظ اللازم على الأصالة، كقولنا: الدخول في الوجود يستلزم ارتفاع أمر واقعي، بحيث صار اللازم (ارتفاع أمر واقعي) وهو لازم على الأصالة، عندها يصح استنتاج: عدم ارتفاع أمر واقعي يستلزم عدم الدخول في الوجود! فيستحكم الإشكال، لمخالفته القانون الفلسفي كما تقدم بيانه.

وهنا حاول الجيلاني تقديم جواب مبني على أن الحدوث الدهري لا يعني أن وجود الشيء في الدهر يبطل عدمه السابق، بل حسبه قطع استمرارية ذلك العدم الخاص به، وقد تقدم القول في قيمة هذا الرأي، والآن نعكف على بيان الجواب الصحيح لإشكال الاستلزام، فملاحظة الجيلاني على جواب الداماد في محلها، وهي صحيحة، لكن جوابه لا ينسجم مع مبنى الداماد في الحدوث الدهري!

وهنا لا مفر من بيان الاختلاف الدقيق بين تقرير الداماد لإشكال الاستلزام، وتقرير الجيلاني، فتارة يكون الإشكال مبني على أن القانون الفلسفي (أن كل شيء دخل الى الوجود الدهري، ولم يستلزم دخوله هذا رفع أمر واقعي، فلا بد أن يكون هذا الموجود أزلياً وقديماً بالدهر ضرورة) كما يجب فهمه من تقرير الداماد.

وتارة أخرى مبني على (أن كل شيء دخل الى الوجود، ولم يستلزم دخوله هذا رفع أمر واقعي، فلا بد أن يكون هذا الموجود أزلياً وقديماً ضرورة) كما في تقرير الجيلاني، والفرق أن الأول كان مقيداً بالوجود الدهري، لا بمطلق الوجود، بينما كان الثاني مقيداً بمطلق الوجود، لا بخصوص الدهري!

وتبعاً لصياغة الجيلاني، هناك لازم باطل آخر، وهو نفي الوجود الواجب! لأن الواجب في الوجود لم يكن برفع أمر واقعي، أي وجوده لم يلزم منه رفع عدمه السابق، إذ لا عدم له البتة! وحاصل ما تقدم ان عدم استلزام الرفع يستلزم عدم الدخول في الوجود!

والإشكال حسب صياغة الجيلاني يمكن دفعه من دون اللجوء الى جواب الداماد، لأن فيه خلطاً بين الدخول في الوجود مطلقاً، وبين الدخول في الوجود الدهري، فبرهان الحدوث الدهري يثبت أن الدخول في الوجود الدهري يستلزم رفع أمر ما واقعي، وهو العدم السابق، وعكس نقيض هذا الاستلزام هو عدم رفع أمر ما واقعي يستلزم عدم الدخول في الوجود الدهري فحسب، لا كما صوره الإشكال بأنه يستلزم عدم الدخول في الوجود مطلقاً!

فلا تنافي بين (التلازم بين عدم رفع أمر ما واقعي، وأزلية الداخل في الوجود) وبين (التلازم بين عدم رفع أمر ما واقعي، وعدم الدخول في الوجود الدهري) لأن نفي الأخص (وهو الدخول في الوجود الدهري) لا يستلزم نفي الأعم (وهو الدخول في الوجود مطلقاً)، إذن عكس النقيض ينفي أزلية أي شيء وجوده دهري، وهذا لا يعني أنه ينفي أزلية أي شيء موجود، فواجب الوجود موجود أزلي، وهو تعالى ليس دهرياً، بل سرمدياً، وبالتالي فإن عكس النقيض يوجب عدم وجود أي شيء أزلي في الدهر فحسب، دون الوجود الأعم منه، بل كل شيء دهري فهو حادث، وهو المطلوب !

وحتى لو التزمنا بصياغة الداماد نفسه، فإن الإشكال غير وارد، لأن القانون الفلسفي لا يصمد أمام برهان الحدوث الدهري، لأن القانون المزبور مبني على القدم الدهري، وهذا غير مسلم، فليكن لا شيء من الدهريات قديماً بالدهر، فكل ما في وعاء الدهر حادث، والبرهان عليه، فتحكيم القانون هذا على المدعى لا مسوغ له! فيسقط الإشكال تماماً!

وبهذا لا نحتاج الى ما تكلفه الداماد من جواب يفقد قيمته بمجرد تغيير صيغة الإشكال! كما لاحظ الجيلاني محقاً، كما نحن بغنى عن جواب الجيلاني الذي بناه على تصور غريب عما يريده الداما للحدوث الدهري!

**المصادر**

**أولاً: المصادر العربية**

**أولاً: المطبوعات**

ابن كمونة، سعيد بن منصور (١٩٨٢م)، الجديد في الحكمة، تحقيق: حميد الكبيسي، ط١، بغداد: (د. ن.).

تويسركاني، أحمد (١٤٠٥هـ)، الرسائل المختارة، ط١، أصفهان: (د. ن.).

الدواني، جلال الدين (١٤٢٤هـ)، شرح العقائد العضدية، تعليق: جمال الدين الأفغاني، ط١، القاهرة: (د. ن.).

الأشتياني، جلال الدين (١٣٦٣ش)، منتخبات از آثار حكماء إلهي ايران، ط٢، طهران: (د. ن.).

الداماد، محمد باقر الأسترآبادي (١٤٣٦هـ)، تقويم الإيمان، ط٢، طهران: (د. ن.).

الداماد، محمد باقر الأسترآبادي (١٣٧٤ش)، القبسات، تحقيق: مهدي محقق، ط١، طهران: (د. ن.).

صفا، ذبيح الله (١٣٧٥ش)، تاريخ ادبيات در ايران، ط٣، طهران: (د. ن.).

الجيلاني، شمس الدين (٢٠١٥م)، الرسالة الملكوتية في حدوث العالم، تحقيق: غلام رضا دادخواه وعلي رضا أصغري، ط١، كاليفورنيا: (د. ن.).

الجيلاني، شمس الدين (١٤٣٤هـ)، مسالك اليقين في بيان عمدة أصول الدين، تحقيق: طوبى كرماني وعلي رضا أصغري، ط١، طهران: (د. ن.).

الشيرازي، صدر الدين (١٤٢٨هـ)، أجوبة المسائل، تحقيق: عبد الله يكشيبا، ط١، بيروت: (د. ن.).

الشيرازي، صدر الدين (١٢٧٨هـ)، رسالة الحدوث، تحقيق: حسين موسويان، ط١، طهران: (د. ن.).

الطهراني، آقا بزرك طاهر محمد علي (١٤١٥هـ)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ط٢، قم: (د. ن.).

الحلي، العلامة الحسن بن يوسف (١٤١٣هـ)، قواعد الأحكام، ط١، قم: (د. ن.).

القمي، القاضي سعيد (١٤١٥هـ)، شرح توحيد الصدوق، تحقيق: نجف قلي حبيبي، ط١، طهران: (د. ن.).

الأمين، محسن (١٩٨٩م)، أعيان الشيعة، ط١، بيروت: (د. ن.).

السبزواري، ملا هادي (١٤٣٢هـ)، شرح المنظومة، تحقيق: محسن بيدارفر، ط٢، قم: (د. ن.).

الطوسي، نصير الدين (١٣٩٣ش)، إثبات العقل المجرد (ومعه شروح: شمس الدين كيشي، جلال الدين دواني، وشمس الدين الجيلاني)، تحقيق: طيبة عارف نيا، ط١، طهران: (د. ن.).

ثانياً: المخطوطات

الجيلاني، شمس الدين (د. ت.)، الحكمة المتعالية، مخطوط مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم (١١٥١٣)، طهران.

الجيلاني، شمس الدين (د. ت.)، رسالة في أن الواحد الحقيقي لا يصدر عنه إلا واحد، ضمن مجموعة رسائل، مخطوط مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم (١٧٠١)، طهران.

الجيلاني، شمس الدين (د. ت.)، رسالة في تحقيق معنى الكلي، ضمن مجموعة رسائل، مخطوط مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم (١٧٠١)، طهران.

الجيلاني، شمس الدين (د. ت.)، رسالة في معنى الأمانة والإمامة، ضمن مجموعة رسائل، مخطوط مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم (١٧٠١)، طهران.

الجيلاني، شمس الدين (د. ت.)، رسالة في الواجب، مخطوط مكتبة كلية الإلهيات، جامعة طهران، رقم (١٩٤ ب)، طهران.

آقا جاني، محمد بن علي رضا (د. ت.)، شرح القبسات، مخطوط مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم (١٣٦٩٨)، طهران.

ثالثاً: الدوريات والمجلات الأكاديمية

الحسيني، عبدالجواد عبدالرزاق (٢٠٢١م)، «الحدوث الدهري عند الداماد»، مجلة لارك، واسط: كلية الآداب – جامعة واسط، العدد ٤٢، ج٣.

أوجبي، علي (١٣٨٤ش)، «شمساي كيلاني ومكتب فلسفي أصفهان»، مجلة آينه ميراث، طهران، العددان ٣٠–٣١.

دانش بزوه، محمد تقي (١٣٦٠ش)، «نكارش هاي شمساي كيلاني»، مجلة جاويدان خرد، طهران، العدد ٥.

**Secondary: English References**

**First: Printed Works**

Ibn Kammuna, Sa'd ibn Mansur (1982), Al-Jadid fi al-Hikma [The New in Wisdom], edited by Hamid al-Kubaisi, 1st ed., Baghdad: (n.p.).

Tuwaysarkani, Ahmad (1405 AH), Al-Rasa'il al-Mukhtara [Selected Treatises], 1st ed., Isfahan: (n.p.).

Al-Dawani, Jalal al-Din (1424 AH), Sharh al-'Aqa'id al-'Adudiyya [Commentary on Al-'Aqa'id Al-'Adudiyya], notes by Jamal al-Din al-Afghani, 1st ed., Cairo: (n.p.).

Al-Ashtiyani, Jalal al-Din (1363 SH), Muntakhabat az Athar-i Hukama-yi Ilahi-i Iran [Selections from the Works of the Divine Philosophers of Iran], 2nd ed., Tehran: (n.p.).

Al-Damad, Muhammad Baqir al-Astarabadi (1374 SH), Al-Qabasat, edited by Mehdi Mohaghegh, 1st ed., Tehran: (n.p.).

Safa, Zabihollah (1375 SH), Tarikh-i Adabiyyat dar Iran [History of Literature in Iran], 3rd ed., Tehran: (n.p.).

Al-Jilani, Shams al-Din (2015), Al-Risala al-Malakutiyya fi Huduth al-'Alam [The Celestial Treatise on the Temporal Origination of the World], edited by Ghulam-Reza Dadkhah and Ali-Reza Asghari, 1st ed., California: (n.p.).

Al-Jilani, Shams al-Din (1434 AH), Masalik al-Yaqin fi Bayan 'Umdat Usul al-Din [Paths of Certainty in Explaining the Essential Principles of Religion], edited by Tuba Kermani and Ali-Reza Asghari, 1st ed., Tehran: (n.p.).

Al-Shirazi, Sadr al-Din (1428 AH), Ajwibat al-Masa'il [Answers to Questions], edited by Abdullah Yekshiba, 1st ed., Beirut: (n.p.).

Al-Shirazi, Sadr al-Din (1278 AH), Risalat al-Huduth [Treatise on Temporal Origination], edited by Hossein Musavian, 1st ed., Tehran: (n.p.).

Al-Tehrani, Aqa Buzurg (1415 AH), Al-Dhari'a ila Tasanif al-Shi'a, 2nd ed., Qom: (n.p.).

Al-Hilli, Al-Allama Al-Hasan ibn Yusuf (1413 AH), Qawa'id al-Ahkam, 1st ed., Qom: (n.p.).

Al-Qummi, Al-Qadi Sa'id (1415 AH), Sharh Tawhid al-Saduq [Commentary on Al-Saduq's Divine Unity], edited by Najaf-Qoli Habib, 1st ed., Tehran: (n.p.).

Al-Amin, Muhsin (1989), A'yan al-Shi'a, 1st ed., Beirut: (n.p.).

Sabzawari, Mulla Hadi (1432 AH), Sharh al-Manzuma, edited by Mohsen Bidarfar, 2nd ed., Qom: (n.p.).

Al-Tusi, Nasir al-Din (1393 SH), Ithbat al-'Aql al-Mujarrad [Proof of the Incorporeal Intellect] (including commentaries by Shams al-Din Kishi, Jalal al-Din Dawani, and Shams al-Din al-Jilani), edited by Tayyiba 'Arif-Niya, 1st ed., Tehran: (n.p.).

Second: Manuscripts

Al-Jilani, Shams al-Din (n.d.), Al-Hikma al-Muta'aliya, Manuscript of the Islamic Consultative Assembly Library, MS No. (11513), Tehran.

Al-Jilani, Shams al-Din (n.d.), Risala fi an al-Wahid al-Haqiqi La Yasduru 'Anhu Illa Wahid [Treatise on "Only One Can Proceed from the Truly One"], compiled within a collection of treatises, Manuscript of the Islamic Consultative Assembly Library, MS No. (1701), Tehran.

Al-Jilani, Shams al-Din (n.d.), Risala fi Tahqiq Ma'na al-Kulli [Treatise on Investigating the Meaning of the Universal], compiled within a collection of treatises, Manuscript of the Islamic Consultative Assembly Library, MS No. (1701), Tehran.

Al-Jilani, Shams al-Din (n.d.), Risala fi Ma'na al-Amana wa al-Imama [Treatise on the Meaning of Trust and Imamate], compiled within a collection of treatises, Manuscript of the Islamic Consultative Assembly Library, MS No. (1701), Tehran.

Al-Jilani, Shams al-Din (n.d.), Risala fi al-Wajib [Treatise on the Necessary Being], Manuscript of the Library of the Faculty of Theology, MS No. (194 B), University of Tehran, Tehran.

Aqa Jani, Muhammad ibn Ali-Reza (n.d.), Sharh al-Qabasat [Commentary on Al-Qabasat], Manuscript of the Islamic Consultative Assembly Library, MS No. (13698), Tehran.

Third: Periodicals and Academic Journals

Al-Husseini, Abdul-Jawad Abdul-Razzaq (2021), "Al-Huduth ad-Dahri according to Al-Damad" [Atemporal Origination according to Al-Damad], Lark Journal, Wasit: Faculty of Arts – Wasit University, Issue 42, Vol. 3.

Oujabi, Ali (1384 SH), "Shams-i Gilani and the Philosophical School of Isfahan", Ayeneh-ye Miras Journal, Tehran, Issues 30–31.

Danesh-Pazhouh, Muhammad-Taqi (1360 SH), "The Writings of Shams-i Gilani", Javidan Kherad Journal, Tehran, Issue 5.